



النسب المالية واستخدامها في تقييم أداء المصارف التجارية

دراسة حالة: المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة)

م.م. الاء يحيى يونس

تدرييسية في الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور التحليل المالي في تقييم أداء المصارف التجارية وبيان وضعها المالي ان كان جيدا او لا ، ودوره بتسليط الضوء على مصادر القوة والضعف وبالتالي اتخاذ قرارات صحيحة ، وللوصول لهذه الأهداف تم اتباع منهج وصفي للجانب النظري والمتمثل بمفاهيم تتناول موضوع تقييم الأداء والتحليل المالي، اما المنهج التحليلي الذي رافق الجانب التطبيقي عن طريق تحليل قوائم المصرف المالية التجاري عينة البحث وهو المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة) وتم جمع البيانات الازمة للتحليل من موقع سوق بغداد للأوراق المالية والمعتمد رسميا، وكانت البيانات وثائق محاسبية خاصة بالمصرف عينة الدراسة للفترة من 2015-2019 وتمثلت بقائمة المركز المالي وحسب المعايير الدولية وقائمة النسب المالية، وتم اجراء عملية الجدولة واستخراج النسب المالية من قبل الباحث، وبعدها تم التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات تم تثبيتها في نهاية البحث.

الكلمات الدالة: النسب المالية، المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار، تقييم اداء.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of financial analysis as a tool for evaluating the performance of commercial banks and knowing their financial status, whether it is good or not, and a course also by highlighting the strengths and weaknesses by making the right decisions. And the financial analysis, as for the analytical approach accompanying the applied side, through the analysis of the financial statements of the commercial bank, the study sample, which is the Iraqi Islamic Bank for Investment and Development (a private contribution), and the necessary data for analysis were collected from the official and approved Baghdad Stock Exchange website, The data were accounting documents for the bank, the sample of the study for the period from 2015-2019, represented by the list of financial position, according to international standards, and the list of financial ratios. The process of tabulation and extraction of financial ratios was carried out by the researcher, and then a set of results and recommendations were reached, which were installed at the end of the research.

المقدمة:

شهد مجال المصارف تطور تكنولوجي ب مجال الاتصالات والعلوم وبالنالي ازدياد عدد الافرع وزيادة المستفيدين منه، وبالتالي كبر حجم التعاملات في المصارف مما أدى إلى زيادة شدة المنافسة بين تلك المصارف بما يخص جوده ونوع الخدمة المصرفية المقدمة، فكان الاهتمام بجانب المصارف واجب وضرورة للدول المتقدمة منها او التي تسير في طريق النمو، كون المصارف تعد عصب النشاط الاقتصادي اذ ان الأموال المودعة لديها يتم استثمارها بتمويل المشروعات الكبيرة بمختلف المجالات، كما وتلعب المصارف دور الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز في الموارد المالية، وتسعى أيضا الى تحقيق اعلى عائد مناسب يساعد بمواجهة اخطار مستقبلية مما يتوجب العمل على تجنبها، وان



موضوع تقييم الأداء له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية أو المؤسسات المالية خصوصاً بالفترة الحالية التي يشهد بها العالم من افلاس وانهيار العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية فضلاً عن الانفتاح على العالم وتوسيع المعاملات البنكية، لذا يعد تقييم أداء المصارف التجارية ومدى تأهيل هذه المصارف للمنافسة الإقليمية والدولية، لذا فإن هذا البحث تتناول موضوع النسب المالية وتقييم أداء المصارف التجارية فتتضمن عدة مباحث وكانت كالتالي: المبحث الأول منهجية البحث، والمبحث الثاني الجانب النظري فكان من محورين، المحور الأول محددات الأداء ومعوقاته، المحور الثاني التحليل المالي مفهومه وأساليبه واستعمالاته، المبحث الثالث الجانب العملي نبذة المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة) ومن ثم تحليل القوائم المالية المعتمدة من قبلهم، المبحث الرابع كان الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث بوجود ضعف باستخدام أسلوب النسب المالية بتقييم الأداء في المصارف التجارية، وان ذلك يرجع إلى جملة من العوامل، منها طبيعة الوعي المالي والمحاسبي بخصوص أهمية التحليل، مع رغبه بعض المصارف برفضها الإفصاح الحقيقي عن اعمالها ومركزها المالي، وان صح ذلك، فهذه المصارف تقىقد لأفضل الأساليب العلمية للحكم على موضوعية سياساتها المصرفية.

2. أهداف البحث

اهداف البحث هي:

1. تحديد مفهوم التحليل مالي وأساليبه مع تسلیط الضوء على طريقة النسب المالية ومتطلباتها.
2. تحديد مفهوم تقييم الأداء المصرفية.
3. تحديد تقييم الأداء في المصارف.

3. أهمية البحث

ان التحليل المالي يعد أحد الطرق المهمة لدراسة البيانات التي تحويها القوائم المالية وبما يساعد بتقديم الخدمات الازمة لأطراف مختلفة، اذ ان النسب مالية تعد إحدى الطرق الرئيسية للتخليل مالي، اذ يتم عن طريقها تقييم الأداء في المصارف.

4. فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية رئيسية واحدة رئيسية هي:

ان استخدام النسب المالية بتقييم أداء المصارف التجارية من شأنه ان يساهم بزيادة فاعلية تقييم الأداء.

5. حدود البحث

الحدود المكانية: المصرف العراقي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة).

الحدود الزمانية: امتدت الحدود الزمانية لموضوع البحث للسنوات (2015-2019).

6. منهج البحث

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع سينتھج البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري، اما الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على التحليل المالي بتحليل البيانات المالية لمتغيرات البحث.

المبحث الثاني: الجانب النظري

المحور الأول : التحليل المالي مفهومه وأساليبه واستعمالاته

أولاً. **مفاهيم التحليل المالي:** يرتبط التحليل المالي بحاجة أطراف متعددة ومختلفة والتي لها ارتباط بمشروع محدد، ولغرض معرفة التغيرات الاقتصادية الحاصلة بمسار اعماله اثناء فترة معينة مع تحديد تطوراته للمستقبل، اذن هو معالجات منظمة لكل البيانات المالية لغرض التوصل الى بيانات او معلومات تقييد في عملية التقييم واتخاذ قرار صائب ومن ثم التوقع ما سيكون مستقبلاً، وقد تم تعريف التحليل المالي بعدة تعاريف مختلفة وبحسب اختلاف المنهج العلمي المتبعة ويمكن ايجاز منها ما يلي:

يعتبر التحليل المالي من مواضيع الإدارة المالية وضرورة التخطيط المالي السليم، فهو تشخيص لحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة (فصل، سنة...) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والاهداف من هذا التحليل.

ـ التحليل المالي هو مدخل او نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متذبذبي القرارات للتعرف على الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقة الوضع المالي الاقتصادي في الوقت الحاضر والتنبؤ بالأداء المالي لها في المستقبل.



ان التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية. ويرى الباحث من خلال التعريف أعلاه ان التحليل المالي هو القيام بدراسة القوائم المالية من خلال تبويبيها بشكل مناسب وملائم وذلك عن طريق استخدام أدوات محددة لغرض التوصل الى نتائج وبيانات تؤدي الى المساعدة بتقييم أداء العاملين والوصول الى قرار سليم ومناسب.

ثانياً. **أساليب التحليل المالي:** يتحقق نجاح التحليل المالي عند الوصول الى تحقيق كل الأهداف المحددة مسبقاً، ويعتمد تحقيق النجاح الى حد كبير على مهاراته باختيار الأساليب الواجب استخدامها بتنفيذ عمليات التحليل، كون هذه الأساليب متعددة وبالرغم من تعددها فإنها تنتهي نفس طريقة المقارنة وكما يلي (لطفي, 2006: 310):

1. **التحليل العمودي (الراسي او الثابت او الساكن):** بموجب هذه الطريقة يتم تحليل القوائم المالية بشكل منفرد عن باقي القوائم أي بعبارة أخرى هو (إيجاد الأهمية النسبية لبيانات ومحفوظات قائمة النتيجة او حتى قائمة المركز المالي)، أي تكون بشكل رئيسي لكل فئات وعناصر تلك القائمة المالية مدار موضوع التحليل، اذ يتم انساب كل فئة من فئاتها الى مجموعة الإجمالي، وان هذا التحليل له ميزة السكون وذلك لانتفاء الابعاد الزمنية عنه، اذ ان المقارنة تكون بنفس الفترة الزمنية، لذلك سماه البعض بالتحليل الثابت او الساكن (الحيالي, 2004: 29).

2. **التحليل الافقى (المتغير او تحليل الاتجاهات):** هذا التحليل يتم بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية ويزمن متغير، أي متابعة هذا العنصر زيادة او نقصاً عبر فترات زمنية، وخلافاً للتحليل الراسي الذي يتصف بالسكون، فهذا التحليل يتصف بالحركة لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة (كراجه وآخرون, 2000: 166).

3. **التحليل بموجب النسب المالية:** يعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب انتشاراً في العالم المالي والاقتصادي كونه يعطي اعداد كثيرة من المؤشرات المالية والتي من الممكن الاستفادة منها بتقييم الأداء ب مجالات السيولة والربحية والكفاءة وإدارة الخصوم والأصول، ويمكن القول بان النسب المالية المستخدمة بالتحليل هي ليست غاية وإنما هي واقع النتائج او التوصيات التي تعطي الإجابات عن الكثير من التساؤلات والتي تتعلق بالمركز النقدي والمالي وأيضاً تتعلق بقرارات التمويل والاستثمار (الزبيدي, 2004: 175).

ثانياً. **التحليل المالي واستعمالاته:** يستعمل التحليل مالي لغرض التعرف والحكم على مستويات الأداء في المؤسسات ومن ثم اتخاذ قرار خاص يستعمل في المجالات التالية (Charan, 2008:211) (Games, 2008:33) (Charan, 2008:211) (Games, 2008:33) :

ا. **التخطيط المالي:** يستند التخطيط المالي الى مجموعة بيانات مالية دقيقة تتصف بوصف المسار للعمليات السابقة للوحدة الاقتصادية، وهذه المجموعة من البيانات والمدروسة مسبقاً تستخدم لغرض الخروج بنتائج تقييم الأداء للوحدة الاقتصادية ومن بعدها يتم التوصل الى تنبأ تحليلي مستقبلي يتم استخدامه من قبل المخطط المالي وذلك عند قيامه بوضع تغيرات مستقبلية.

ب. **تحليلات تقييم الأداء:** تعد أدوات التحليل المالي مثالية بعملية تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية كون لها قدرة بتقييم كفاءة وربحية الوحدة الاقتصادية بمجال إدارة موجوداتها وكذلك بمجال السيولة والتوازن المالي ومجالات النمو، ومن الضروري مقارنه الأداء مع وحدات اقتصادية تعمل بنفس المجال او حتى مجالات أخرى.

ج. **التحليل الانتمائي:** هذا التحليل يهدف الى خدمة المقرض لغرض التعرف على الاخطار والتي يتوقع ان يواجهها في علاقاته بالمقرضين ثم العمل على تقييمها لغرض اتخاذ قرار مناسب من قبل المقرض استناداً الى هذه العلاقة وبناء على نتائج التقييم.

د. **تحليل الاستثمار:** ان تحليل الاستثمار يعد أفضل تطبيق مستخدم بمجال تقييمات الاستثمار باسم الشركات وكذلك منح القروض، وهذا الامر بالغ الأهمية لجمهور المستثمرين من افراد وشركات للتأكد من سلامة استثمارهم وكفاية عوائدهم.

و. **التحليل لبعض الحالات الخاصة:** هناك حالات خاصة او مشاكل تواجه الوحدات الاقتصادية وبالعادة لا تتكرر دوماً مثل التقييم والشراء والاندماج والانضمام وكل تلك الحالات يجب ان تحل تحليلاً مالياً غاية في الدقة يقدم للطرفين متمثلاً بالتقدير الكامل لكل الممتلكات والخصوم والأصول وكلاً على حداً فضلاً عن تحليل كل من المراكز المالي والسوقية والانتمائي والاستثماري.



ثالثاً. الأطراف المستفيدة أو المستخدمة للتحليل المالي

تتعدد الجهات التي تستفيد من التحليل المالي كونها تتتنوع في استخدامها تلك البيانات وفقاً لتنوع علاقاتها بالوحدة الاقتصادية من جهة وتنوع القرارات التي بينت على هذه المعلومة من جهة ثانية، ودرج ادناه الأطراف التي تستفيد أو تستخدم أو موجه لها بيانات التحليل المالي (الكري، 2007: 36) (مطر، 2006: 123) (w.w, 1998:295):

1. إدارة المؤسسة: إن التحليل المالي يعد من الوسائل المهمة والتي بموجبها يتم تحليل نتاجات الاعمال ومن ثم عرضها على كلاً من أصحاب القرار، الهيئة العامة بالشركات المساهمة، الإدارة المشرفة، إذ يبين هذا التحليل قدرة وكفاءة الإدارة بأداء وظائفها.

2. العاملون في المؤسسة: وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع لذا يتوجب التعرف على مركزهم المالي والمتمنين إليه للتأكد والاطمئنان على سلامة إدارتهم للأموال والتي قد يكون له إثر كبير على التغيير في الأجر و كذلك مناصب العمل.

3. المساهمون: يتم المساهمون بالوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يعتمد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقدير هذه الجوانب.

4. الدائنين: هم أشخاص اكتتبوا بالسندات العائدة للوحدة الاقتصادية او من المحتمل قيامهم بشراء تلك السندات المصدرة او قيامهم بالاكتتاب بالقروض الجديدة او اقراض الأموال للمؤسسات، قد يكون الدائن بنك او مؤسسة مالية، فالدائنون وجهات نظرهم مختلفة بالتحليل المالي وذلك حسب نوع الدين.

5. المستثمرون: إن أهمية التحليل المالي تكمن بالنسبة للمستثمرين بتحقيق الأغراض التالية:

ـ مدى قدرة المؤسسة بتوليد الأرباح بالمستقبل عن طريق حساب القوة الإرادية للمؤسسة.

ـ التعرف على درجات السيولة عند المؤسسة، ومدى قدراتها على توفيرها لتجنب الوقوع بالعسر المالي.

ـ فتح المجال أمام المستثمرون لاكتساب فرص استثمارية تلائم وتناسب رغباتهم.

6. العملاء: يستخدم العميل البيانات التي يقوم بنشرها الموردون او حتى منافسيهم لتمكين العميل بالتعرف فيما إذا كانت الشروط الحاصل عليها تخص فترة الائتمان تتماثل مع ما تمنحه لغيره، وهل هناك تطابق لفترة الائتمان الممنوحة من قبله لعملائه على أساس المقارنة بالقواعد المالية اثناء مدة الائتمان.

7. الموردين: من أولويات الموردون هو سلامة المركز المالي لكل عملائهم مع استقرار اوضاعهم المالية، لذلك فإن العمل يكون مديناً للمورد من النواحي العملية، أي تحليل ودراسة مديونيته بدفعات مورديه وهل هناك تطورات بتلك المديونية وبموجبه يتتخذ المورد قرار بالاستمرار من عدمه باليه التعاون مع ذلك العميل، وهنا يتبيّن مدى الفائدة من نشر البيانات من قبل العملاء دورياً.

8. الجهات الرسمية (الهيئات الحكومية): إن اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات يعود لأسباب رقابية بالدرجة الأولى وأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى التأكيد من القيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها، وتقدير الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية، ومراقبة الأسعار.

9. الجهات الأخرى: تتمثل بغرف التجارة الصناعية، مصلحة الضرائب، المصارف والمؤسسات المالية، هيئة الأوراق المالية.

المحور الثاني: تقييم الأداء مفهومه وطرق قياسه ومعوقاته

أولاً. مفهوم تقييم الأداء: يعد تقييم الأداء أحد المقومات الرئيسية لعملية الرقابة، إذ يتم مقارنة الأداء الفعلي لكافة الأنشطة من أنشطة المنشأة بالإضافة إلى الأداء الكلي بمؤشرات محددة مقدماً، وذلك لتحديد الانحرافات عن الأهداف التي سبق تحديدها، وتأشير المراكز المسئولة عنها وارجاعها لأسبابها وتلافيها مستقبلاً، وذلك للحكم على كفاءة التشغيل سواء على مستوى الوحدة او على مستوى الأنشطة (خشارمة، 2002:299).

كما يعرف بأنه تقييم استخدام الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، إذ يهتم هذا الجانب باستخدام الموارد المتاحة في الأداء الفعلي، ويعبر عنه بكفاءة الأداء ويتحدد الأداء الكفاءة بالعلاقة المثلثة بين المدخلات والمخرجات، والذي يتضمن استخدام الموارد المتاحة استخداماً أمثل في تحقيق النشاط الفعلي، إذ يكون الأداء الأكثر كفاءة في حالة استخدام أقل الموارد المتاحة لإنتاج المخرجات المطلوبة نفسها او أكبر منها باستخدام كمية المدخلات نفسها (مرعي ومحرم، 1985: 415).

وعرف أيضاً بأنه عملية تحديد قيمة او درجة النجاح في انجاز اهداف تم اعتمادها سابقاً (الدوري والجنابي، 2000: 124)، ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن عملية التقييم هي المقارنة بين المنجز مع المخطط كما ونوعاً خلال فترة زمنية



محددة، باستعمال مجموعة مؤشرات ومعايير وأدوات وأساليب لكل نشاطات الوحدة مع تأشير الانحراف وتحديد المسؤول عنها ثم العمل على تصحيحها.

ولأجل قيام الإدارة بعملية تقييم الأداء فإنه يجب اتباع أحد الأسلوبين الآتيين (Joel, 1995:55):

1. مقارنة عملية التنفيذ الفعلي بالمعدلات والخطط والسياسات الموضوعة.

2. مقارنة النتائج الفعلية بعضها ببعض ضمن المدة المحاسبية الواحدة او تاريخيا.

ويهدف الأسلوب الأول الى رقابة الأداء الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المخطط وهذا يعني ضرورة وجود موازنات تخطيطية وما تتبع ذلك من ضرورة وجود معدلات نمطية تستخدم أساسا لتقدير الأداء الفعلي لأنشطة المنشأة او من خلالها يمكن الكشف عن الانحرافات في الأداء الفعلي اذا ما قورن بالأداء المخطط لغرض تشخيص أسبابها ثم معالجتها.

اما الأسلوب الثاني فيقوم على اكتشاف التغيرات في النتائج الفعلية عن طريق مقارنتها ببعضها والعمل على تفسيرها

(Thakkar, 2007:)

ثانياً طرق قياس الأداء: ان عملية تقييم الأداء في المصادر التجارية تعتمد على نسب عدة بطريقة القياس، في هذا البحث سيتم تناول نسبة السيولة ومؤشر الربحية وكما موضح أدناه:

أ. نسبة السيولة: هذه النسبة تحدد إمكانية المصادر بمواجهة التزامات الطارئة والمتوقعة دون تأخير، وعادة تعتمد المصادر التجارية بكثرة في مواردها على الودائع، لذا يتوجب عليها ان تكون متاهياً لمقابلة حركات السحب المفاجئة او العادلة، مع الاستمرار بتقديم كافة التسهيلات الائتمانية، وان انخفاض السيولة سيؤدي الى ترزع ثقة العاملون في المصرف (الشكري, 1999, 107)، ويتم عادة احتساب نسبة السيولة من خلال الاتي (التميمي, 2006:37) (رمضان وجدة, 2003, 273):

1. نسبة النقدية الى الودائع = $(ارصدة نقدية + أصول شبة نقدية) \div حجم الودائع لدى المصرف.$

2. نسبة النقد في الصندوق ولدى المصادر الأخرى الى اجمالي الموجودات = $(النقد في الصندوق + النقد لدى المصادر الأخرى) \div اجمالي الموجودات.$

3. نسبة القروض الى اجمالي الموجودات = $\frac{\text{القروض}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$.

4. نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى مجموع الودائع = $\frac{\text{استثمارات مالية قصيرة الاجل}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$.

ب. مؤشر الربحية: تعد مؤشرات الربحية هدفاً مهماً واساسياً لكل المصادر، واما حتمياً لاستمرار عملها وديموتها، وتعتبر هدفاً مهماً ينظر اليه المستثرون، وان هذا المؤشر مهم بالنسبة للدائنين في تعاملهم مع المصرف، ويعد أيضاً أدلة ذات أهمية بقياس مستوى كفاءة الإدارة باستخدام كل الموارد المتوفرة (الدوري والجاني, 2000, 191)، وهي نسب تبين وبمؤشرات على قدرة المصرف بتوليد دخول من مصادر متاحة امامها، وان مؤشرات الربحية تعد مؤشرات ومقاييس لسياسة إدارة كل من الشركات التشغيلية، التمويلية، الاستثمارية على حد سواء والقرار الذي يتم اتخاذها، فهي تبين الأداء الإجمالي للشركات مع توحيد الأثر لأغلب قاراتها الإدارية، وانها تقدير الشركات بتوليد الأرباح لكلا من الموجودات، حق الملكية، المبيعات (الكرخي, 2001, 87)، وان نسب الربحية الأكثر شيوعاً هي:

1. العائد على الموجودات (ROA): يبين هذا المؤشر المالي إمكانية المصادر بتحقيق أرباحها عن طريق الاستثمار بموجوداتها، ويستند الى حد ما على مقدار الأرباح المحققة لهذه الموجودات، أيضاً يسمى العائد على الاستثمار كونه مقياساً لأرباح كل استثمارات المصادر القصيرة الاجل او حتى الطويلة، كونه يعكس فاعلية وكفاءة الإدارة بتشغيل كافة الموجودات وينجح التفقة بإدارتها للأموال المستثمرة وصحة القرارات التشغيلية والاستثمارية التي يتم اتخاذها (حناوي, 2000, 67).

2. العائد على حق الملكية (ROE): ان إدارة المصادر تهتم كثيراً بهذا المؤشر كونه يبين لأي مدى تم تحقيق الأهداف التي تسعى اليها الإدارة، هو معدلات العائد على الأموال المستثمرة من قبل المستثمرين ويعد معيار تعظيم ثروتهم، بالإضافة الى ان هذا المؤشر يعتبر محدد للتطور والنمو، ومن جهة ثانية فإن ارتفاع تلك النسب يدل ان إدارة المصرف على درجة عالية من الكفاءة ويدل أيضاً على ارتفاع المخاطرة بسبب ارتفاع الرافعة المالية (بسبب اعتماد المصادر على الاقتراض)، وفي حال انخفاضها يدل على اعتمادية المصادر على تمويلات متحفظة بالقروض (الفيومي, 2001, 23).

ثالثاً. **معوقات الأداء:** هو أسلوب يتم استخدامه لمعرفة ما تم إنجازه من قبل الموظفين من اعمال، وتعد هذه الطريقة جزء مهم من عملية التطوير الذاتي، ومن الممكن تعرية على انه عملية منهجية تتم بشكل دوري لغرض تقييم الأداء الوظيفي للموظفين كافة وعلى مستوى انتاجيتهم عن طريق العودة لمجموعة معايير تحدد مسبقاً تزامن واهداف المنشأة، ان عملية



تقييم الأداء تحتاج إلى ضرورة النظر إلى كافة الجوانب التي تتعلق بالأيدي العاملة، مثل سلوك المواطن التنظيمي، مستويات الإنجاز التي تتحقق و هل من الممكن العمل على تحسينها بنقطة قوة، والعمل على تقويم نقاط الضعف أو حتى التخلص منها، وان المنشأة عادة تحتاج لأجراء دورى لعملية تقييم الأداء والعمل على استقطاب المعلومات وجمعها معتمدة على الأسلوب الثلاث الرئيسي وهي الأفراد، التقييم الحكmi، الإنتاجية الموضوعية، اذ تعتمد على اعداد كبيرة من طرق وأساليب متنوعة للتقييم، ومن الضروري الإشارة الى ان تقييم الأداء يكون سنوي، وبين علم نفس الأفراد ان من افضل المؤشرات العامة بتقييم الأداء الوظيفي والتربوي القدرة الفعلية العامة كونه من أسلوب التحليل التجمعي (S.,\$yi,A.N.c,2016:319).

ومن المعوقات المسببة لتقييم دقيق هي (الحسني والدوري, 2000, 80):

1. المعوقات المؤسسية تمثل المهام الموكلة للأشخاص، الواجبات المناطة بهم، إمكانيات مادية، الموارد، التنظيم الاجتماعي.
 2. المعوقات الفردية وتشمل عوامل لها علاقة بالموظفين او الأفراد أنفسهم مثل تركيبتهم الاجتماعية، مهاراتهم، تركيبتهم النفسية.
 3. السرية بالتقدير حيث ان بعض المقومين يفتقرن الى الدقة والموضوعية بعملية التقييم ويتأثرون بعدة عوامل تحيط بهم كالتساهل او المبالغة في بعض الأحيان، توجد علاقات شخصية فيما بينهم، هناك ميل لفرض المركبة.
 4. الغموض بالأهداف لنظام تقييم الأداء، ان غياب الوضوح يؤثر سلبا في سير العملية التقييمية ومن ثم عرقلتها عن مسارها الصحيح مما يؤدي الى نتيجة مغيرة لأهداف المنشأة.
 5. معوقات فردية، وتمثل هذه المعوقات بمجموعة من العوامل ذات العلاقة بالفرد أو الموظف ذاته كالقدرات والمهارات، والتركيبة الفسيّة له، والتركيبة الاجتماعية.
 6. معوقات مؤسسية، وتشمل كلاً من الواجبات والمهام الموكول للأفراد، والتنظيم الاجتماعي، والموارد والإمكانيات المادية.
 7. غموض الأهداف المرجوة من نظام تقييم الأداء، حيث يعتبر غياب الوضوح في ذلك سبباً مباشراً في عرقلة سير عملية تقييم الأداء بشكلها الصحيح، وبالتالي الوصول إلى نتائج متناقضة تماماً مع أهداف المنشأة.
 8. سرية التقييم افقار بعض المقومين للموضوعية والدقة بالتقدير، والتاثير بعدد من العوامل المحيطة كالعلاقات الشخصية والتساهل أو التجبر في بعض الأحيان، والميل إلى فرض المركبة.
- رابعاً. أهداف تقييم الأداء
- ان عملية تقييم الأداء لها أهداف عديدة منها (حسن, 2000, 67) (Hamzaouh, 2006:95):
1. تحديد وتشخيص مواطن الضعف ومسبباتها ومن ثم العمل على تجاوزها.
 2. يتم جمع البيانات والمعلومات الخاصة بأداء الأفراد، ثم تسلم الى جهة مختصة لغرض تقييم الأداء.
 3. تحديد معايير مكتوبة تختص بالية منح مكافأة تشجيعية تنظيمية.
 4. العمل على اتخاذ قرارات شخصية مناسبة مثل الترقية، إجراءات التدريب، زيادة الرواتب.
 5. العمل على منح الأفراد فرص كبيرة للتطوير والإبداع التنظيمي.
 6. منح الأفراد حرية الاتصال بالإدارة بسلامة ويسر.
 7. العمل على عدم فرض الرأي الشخصي الفردي بعملية التقييم وتحقيق عدالة وانصاف فيما بين الموظفين بعيداً عن الانحيازات الشخصية.
 8. التأكيد من دقة البرامج الالكترونية المتبعة والسياسات التي تستخدم من قبل قسم الموارد البشرية لسد الاحتياجات من تكافؤ فرص العمل.
- تشجيع الموظفين بالعمل على التطوير التنظيمي.
- خامساً. إجراءات تقييم الأداء
- ان عملية تقييم الأداء الفعالة تعتمد على عدة مراحل (غزلان, 2002: 301) (pige,2001:117):
1. مرحلة التخطيط: ان اعداد الموازنة التقديرية يتم في حالة كون عملية تقييم الأداء تكون بطريقة المعدلات المحددة مسبقاً، وفي هذه المرحلة يتم اعداد أدوات التقييم وتحديد المسئولية عن عملية التقييم.



2. مرحلة مقارنة النتائج: وبعد انتهاء المدة المحددة والتي تغطي الخطط الموضوعة في مرحلة التخطيط يتم المقارنة بين النتائج، اذ تتم مقارنات الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، ثم مقارنة الأداء الفعلي بالمعدل الفعلي، وان الغرض من ذلك معرفة لأي مدى تم تحقيق الأهداف المخططية وتحليل الانحرافات وبيان أسبابها ومن ثم مسألة المسؤولين عنها في حال وجودها.

3. مرحلة تحديد الانحرافات وتفسيرها: يتم تحديد الانحرافات والفرق بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع او الأداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه ومن ثم تحليل هذه الفروق والتوصيل الى الأسباب التي أدت الى حدوثها.

4. مرحلة التعامل مع الانحرافات ومعالجتها: وتعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، اذ تتم معالجة هذه الانحرافات للتلافيها.

المبحث الثاني: الجانب العملي

نبذة المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

ان المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية تأسس بتاريخ 19 ديسمبر 1992 وقد استكملت الإجراءات القانونية لغرض تعديل رأس المال، وافرت الزيادة ليكون راس مال المصرف النهائي (250) مليار دينار عراقي واعتبارا من 5/3 /2014، بدأ المصرف بمزاولة مهامه ونشاطاته بكمال الصالحيات من قبل البنك المركزي العراقي في يوم 5/23 /1993، وحرص المصرف على المشاركة بعملية التنمية ودفع الاقتصاد نحو النمو في البلاد، ان المصرف العراقي يقود طليعة المصارف الأخرى بالعراق باعتباره من اول المصارف الإسلامية التي تعمل عن طريق اختلاق وتطوير وتسهيل تعاملات المصرف الدارجة في العراق وخصوصا بضل الإطار الاقتصادي والسياسي الراهن، وتبعا لأنظمة واحكام شريعة الإسلامية.

قام المصرف العراقي من خلال افرعه الرئيسية بالمشاركة مع المصارف الحكومية التي تعمل في ذلك الوقت بتقديم خدمات مالية للشركات والأشخاص، وقام أيضا بالاستثمارات بمختلف قطاعات الاستثمار وتبعا لأنظمة واحكام شريعة الإسلامية.

وكان شعار المصرف منذ تأسيسه بالسعى لتأكيد وترسيخ جميع قيم الإسلام بتعاملاته المالية والمصرفية، ومن اهم قيم المصرف العراقي الإسلامي الالتزام بأعلى معايير الجودة والعمل على تحقيق الشفافية والانصاف في جميع الإجراءات والمنتجات والمعاملات والسعى الى التطوير المستمر عن طريق التجديد والابتكار، ويتم استثمار الموارد البشرية من خلال التطوير والتدريب والعمل بروح الفريق الواحد والعمل على المساهمة في نمو وتعزيز مجتمعنا العراقي. ورؤيا المصرف كانت المحافظة على موقع الصدارة للمصارف الإسلامية في العراق وان يتم أداء واجباته وفقا لأفضل المعايير العالمية، وتحقيق اعلى مستوى من التميز والابتكار لعملائه من خلال تقديم خدمات ومنتجات مصرفيه عالية الجودة تتفق مع الشريعة الإسلامية.

تحليل معدلات الأداء المالي للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (عينة البحث):

ان التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعد من أكثر الوسائل استخداما لتقدير الأداء وهو عبارة عن القيام بدراسة القوائم المالية بعد اكمال تبويبها باستخدام الأسلوب الكمي لعرض اظهار الارتباط ما بين العناصر وتغيرات الطارئة لهذه العناصر وبيان اثر وحجم تلك التغيرات ووضع مجموعة مؤشرات تساعد على دراسة الوضع المصرفي قيد الدراسة من الناحية التمويلية والتشغيلية ومن ثم تقييم اداءه وتقديم المعلومات الازمة للأطراف المستفيدة لغرض اتخاذ القرارات المناسبة، وسيتناول الباحث في هذا البحث مؤشرين للتحليل المالي هما نسبة السيولة ومؤشر الربحية.

1. نسبة السيولة: تعني نسبة السيولة قدرة المصرف على تلبية او الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول الى نقد سائل بسرعة ودون خسارة، أي السيولة ليست فقط تحويل الأصل الى نقد ولكن تحويلة الى نقد دون اية خسارة، كون السيولة ينبغي ان ترتبط بالربحية، ان سيولة المصرف تتمثل بقدرتها على تلبية طلبات عملائها المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة او تقديم التسهيلات الازمة لهم عن طريق توفير النقد السائل في الأوقات التي يرتهنها او يحتاجها العملاء، فان من أولى واجبات المصرف ان يكون قادرا او مستعدا على الدوام على تامين السيولة، وان نسب السيولة الأكثر شيوعا والتي تقيس نسبة العائد المصرفي وتقاس حسب القوانين ادناه :



- نسبة النقد الى الودائع: $(اجمالي\ النقد \div الودائع) \times 100$
- نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$
- نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الموجودات: $(اجمالي\ النقد \div اجمالي\ الموجودات) \times 100$
- نسبة القروض الى اجمالي الموجودات: $(القروض \div اجمالي\ الموجودات) \times 100$

الجدول (1) نسب السيولة للأعوام 2015_2019 لعينة البحث (المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة))

المؤشرات	عام 2015	عام 2016	عام 2017	عام 2018	المعدل للأعوام 2018_2015	عام 2019
نسبة النقد الى الودائع	140	135	180	131	147	127
نسبة التداول	2.21	2.25	2.18	1.99	1.66	1.46
نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الموجودات	45	43	44	42	44	46
نسبة القروض الى اجمالي الموجودات	—	0.10	0.25	0.35	0.23	0.90

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

ان نسب السيولة المستخرجة وحسب الجدول (2) بموجب القوانين أعلاه وحسب ميزانية المصرف العراقي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة) للفترة من 2015_2019 كانت متذبذبة ترتفع تارة وتتخفض تارة أخرى حسب السنوات في الوقت نفسه تشير الى انخفاض العائد المصرفي ويلاحظ من الجدول (1) الاتي:

أ. ان نسبة النقد الى الودائع للفترة الزمنية 2015_2019 كانت متذبذبة ترتفع تارة وتتخفض تارة أخرى حسب السنوات مدار البحث، هذا يعني ان ارتفاع النقد الى الودائع يعني انخفاض مستوى العائد وبعد مؤشر غير جيد، اما في حال انخفاض النقد الى الودائع فيعني ارتفاع مستوى العائد وبعد مؤشر جيدا، وعند مقارنة المعدل للأعوام 2015_2018 مع عام 2019 (مدار البحث وحسب الجدول 1) ان معدل النقد الى الودائع قد انخفض بفارق كبير مما يعني ارتفاع مستوى العائد المصرفي وهذا مؤشر جيد لكن بالمقابل ارتفع خطر السيولة.

ب. ان نسبة التداول وهي أكثر نسب السيولة استخداما، وتسمى بنسبة راس المال العامل ويتم من خلالها الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة حيث يتم سداد الأولى من الثانية، ويكون مؤشر الارتفاع جيد ويبين قدرة المصرف على سداد ديونها قصيرة الاجل ومن أصولها المتداولة، وحسب الجدول (1) وللسنوات مدار البحث فان نسبة التداول كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض، ففي حالة الارتفاع فهذا مؤشر جيد يبين قدرة المصرف على سداد ديونه القصيرة الاجل من أصوله المتداولة، اما في حال الانخفاض فالمؤشر غير جيد كون المصرف يعجز عن سداد ديونه القصيرة الاجل من الأصول المتداولة، وعند مقارنة المعدل للأعوام 2015_2018 مع عام 2019 نلاحظ ان نسبة التداول لعام 2019 كانت منخفضة عن المعدل للأعوام 2015_2018 وبعد مؤشر غير جيد كون المصرف يعجز في حال انخفاض مؤشر التداول عن سداد ديونه القصيرة الاجل من أصوله المتداولة.



ج. ان نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الموجودات وحسب الجدول (1) ولسنوات البحث، نلاحظ انها كباقي النسب متذبذبة ما بين ارتفاع وانخفاض ولكن بنسب مقاربة بالارتفاع والانخفاض ليس بفارق كبيرة، في حال انخفاض النسبة فيدل على تحقيق عائد مصرفي مع انخفاض مؤشر السيولة وبعد مؤشرًا جيدًا، أما في حال ارتفاع النسبة فيدل على عدم تحقيق عائد مصرفي وبالتالي ارتفاع مؤشر السيولة وبعد مؤشرًا غير جيد، ولدى مقارنة المعدل للأعوام 2015_2018 مع نسبة عام 2019، نلاحظ ارتفاع نسبة النقد الى الموجودات في عام 2019 عن المعدل للأعوام 2015_2018 وبالتالي يعني عدم تحقيق عائد مصرفي مع ارتفاع مؤشر السيولة وهذا مؤشرًا غير جيد للمصرف.

د. ان نسبة القرض الى اجمالي الموجودات تختلف عن باقي النسب اذا ان ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع العائد المصرفي مع ارتفاع مؤشر السيولة ويعني هذا مؤشرًا جيدًا للمصرف، أما في حال انخفاض النسبة فيدل على انخفاض مؤشر السيولة وبعد مؤشرًا غير جيد، وعند العودة الى جدول (1) وللسنوات مدار البحث نلاحظ ان النسب كانت بارتفاع متزايد، وعند مقارنة المعدل للأعوام 2016_2018 (كون عام 2015 لا يوجد قرض لدى المصرف) مع عام 2019 نلاحظ ان نسبة عام 2019 كانت مرتفعة وبالتالي هذا يعني ارتفاع العائد المصرفي مع ارتفاع مؤشر السيولة وبعد مؤشرًا جيدًا.

2. مؤشر الربحية: ان مؤشر الربحية واحد من أكثر الاتجاهات صعوبة من ناحية القياس والمفهوم بسبب عدم توافر وسائل كاملة تعطي تحديدًا دقيقًا للمصرف عندما يكون مركز مربحاً اذ ان الكثير لبعض فرص الاستثمار متضمنه تضخيبية بالأرباح للوصول الى أرباح كبيرة للمستقبل، فمثلاً خدمات تعلن لأول مره من قبل المصرف تحتاج الى تكاليف إدارية عالية لغرض توليد أرباحاً قليلة في بداية الامر، وبالتالي يؤدي الى ضعف في الربح الحالي الا ان ذلك قد يؤدي الى ارتفاع مستويات الربحية مستقبلاً، وان نسب الربحية الأعلى شيوعاً هي:

أ. العائد على الموجودات (ROA): هو مؤشر على مدى الربحية نسبة الى الموجودات، ويحسب هذا المؤشر بتقسيم صافي الربح الى اجمالي الموجودات وحسب المعادلة ادناه:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = (\text{صافي الربح} \div \text{اجمالي الموجودات}) \times 100$$

ب. نسبة العائد على حق الملكية: هذا المؤشر يقيم مدى فعالية الأموال المستثمرة من قبل المساهمين، ويحسب بموجب المعادلة ادناه:

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = (\text{صافي ربح} \div \text{حق الملكية}) \times 100$$

جدول (2) معدلات الربحية للأعوام 2015_2019 لعينة البحث (المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة))

المؤشر	2015	2016	2017	2018	المعدل لالاعوام 2015_2018	2019
(نسبة العائد على الموجودات) ROA	1.636	1.556	1.509	0.999	1.425	1.526
(نسبة صافي ربح الى حق الملكية) ROE	3.07	2.78	2.84	2.02	2.68	4.8

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية



على وفق المعادلين السابقتين تم التوصل الى معدل عائد للموجودات (ROA) وعائد على الملكية (ROE) المتحقق للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية مدار البحث وكما مبين في جدول (1) ويبين جدول ان نسبة العائد على الموجودات كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض، وعند مقارنه نسبة معدل الأعوام 2015_2018 مع نسبة عام 2019 كانت نسبة عام 2019 مرتفعة وهذا يدل على انتعاش المصرف بإدارة واستثمار أصوله وتوليد أرباح منها. اما نسبة صافي ربح الى حق الملكية كانت بانخفاض للسنوات 2015_2018 وهذا يدل على انخفاض ربحية المصرف من مصادر تمويله الذاتية (حقوق الملكية) أي انخفاض العائد المصرفى وهذا مؤشر غير جيد، اما عند مقارنة نسبة عام 2019 مع المعدل للأعوام 2015_2018 كانت نسبة عام 2019 مرتفعة بفارق كبير (2.12) عن معدل الأعوام 2015_2018 هذا يدل على ارتفاع مصادر تمويل المصرف الذاتية (حقوق الملكية) أي ارتفاع العائد المصرفى وبعد مؤشرًا جيداً. ان أسباب انخفاض نسبة صافي الربح الى حق الملكية يعود لأسباب عدة منها تذبذب سعر الفائدة فالمصارف تتعرض الى خطر ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي يؤدي الى فرض تهديدات على الأرباح ورأس المال، فتذبذب سعر الفائدة يؤثر سلباً على الأرباح المصرفية عن طريق تغيرات صافي دخل الفائدة وكذلك مستوى الدخل، مما يؤثر أيضاً على مصاريف التشغيل كونه يتراكم اثراً على قيمة المطلوبات والموجودات الضمنية، كون التغيير سيشمل قيمة التدفقات النقدية الحالية مستقبلاً عند اختلاف أسعار الفائدة، أيضاً سعر الصرف يمثل لأي اقتصاد المرأة التي تعكس بها مستوى اسعار الاقتصاد المحلي إزاء المستثمرون، وبعد سعر الصرف هو من اهم محددات الاستثمار وان أي تغير فيه او عدم استقراره سيؤدي الى عدم استقرار عوائد الموجودات المحلية، ومن الأسباب أيضاً معدل التضخم الذي يعمل على اختلال توازنات القيم الحقيقة مع القيم النقدية للاستثمار بكل حالاته، وقد يكون هناك تساوي بمعدلات العائد بالاستثمار من القيم النقدية الا ان القيم الحقيقة للعائد ربما تكون مغاييره، ويعود السبب الى وجود اختلافات بمعدل تضخم بين الأسواق.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

- ان طبيعة النشاطات التي يمارسها المصرف واختلافها عن باقي الوحدات التجارية والصناعية لذلك لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية، بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف تتناسب مع النشاط الذي تزاوله هذه المصارف.
- ان نتائج تحليل مؤشرات السيولة والربحية أظهرت ان هناك انخفاض في بعض المؤشرات وارتفاع في البعض الآخر لأداء المصرف عينة البحث مقارنة مع معدلات الأعوام 2015_2018 وكالاتي:

 - ان نسبة النقد الى الودائع لمعدل الأعوام 2015_2018 كانت اعلى من عام 2019 مما يدل على ان المصرف لم يستغل السيولة الفائضة عن حاجته عن طريق منح قروض الى المستثمرين وبالتالي الحصول على فوائد تساعد المصرف على زيادة العائد المصرفى. علما ان أفضل نسبة كانت لعام 2017.
 - نسبة التداول كانت مرتفعة بالنسبة لمعدل الأعوام 2015_2018 قياساً مع عام 2019، أي ان نسبة التداول كانت منخفضة لعام 2019 وهذا يدل على عجز المصرف عن سداد ديوانه القصيرة الاجل، وان افضل نسبة تداول كانت لعام 2016.
 - نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الموجودات كانت منخفضة بالنسبة لمعدل الأعوام 2015_2018 قياساً مع عام 2019، اذ ان نسبة عام 2019 هذا يدل على عدم تحقيق عائد مصرفى يساعد المصرف على اقتناص موجودات لكن بالمقابل ارتفع مؤشر السيولة.
 - نسبة القرض الى اجمالي الموجودات كانت متزايدة للأعوام سلسلة البحث وهذا مؤشر جيد للمصرف المعني بالبحث مما يدل على ارتفاع العائد المصرفى مع ارتفاع مؤشرات السيولة.
 - نسبة العائد على الموجودات كانت في عام 2019 مرتفعة مما يدل على قدرة المصرف على إدارة واستثمار أصوله وتوليد أرباح منها.

و. نسبة صافي الربح الى حق الملكية في عام 2019 كانت النسبة مرتفعة جداً قياساً مع الأعوام في سلسلة البحث او حتى مع معدل تلك الأعوام، هذا يدل على ارتفاع مصادر تمويل المصرف الذاتية (حق الملكية) أي ارتفاع في العائد المصرفى.

ثانياً. التوصيات

- تسليط الضوء على عملية تقييم الأداء باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يتم من قبلي متخذى القرار باتخاذ قراراتهم.



2. التركيز على أدوات التحليل المالي بتقييم الأداء المالي كونه يحدد نقاط القوة والضعف وهذا يساعد المدراء بمعالجة تلك التغيرات مع اتخاذ القرارات التصحيحية ومراقبة نشاط المؤسسة.
3. ان يتم تتبع مراحل عملية الأداء المالي خطوة بخطوة لغرض التقييم الجيد والحكم على أداء المصارف بصورة صحيحة ودقيقة.
4. ان تقييم الأداء المالي للمصرف يتم من خلال استخدام البيانات الخاصة به وتحديد وضعه المالي مع قياس النتائج على ضوء مختلف المعايير.
5. ان من الأمور المهمة والتي من الممكن الاستفادة منها ب مجال التحليل مالي الا وهي عملية الاندماج، اذ ان تقييم الأداء والتحليل مالي يتصنف في هذا المجال بالفعالية والنشاط.

**قائمة المراجع
المصادر العربية:**

1. شيخة، رشدي مصطفى، 2000، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار الجامعية للنشر ، طبعة 6.
2. احمد، عبد النبي محمد، 2021، الرقابة المصرفية، دار زمزم ناشرون وموزعون، طبعة أولى، الأردن.
3. الشكريجي، بشار دنون، 1999، تحليل إيرادات الأنشطة المصرفية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارية الاقتصاد، جامعة الموصل.
4. التميمي هادي، 2006، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية، دار وائل للنشر، طبعة 3، الأردن.
5. زياد رمضان، محفوظ جودة، 2003، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، الجنابي، ظاهر موسى، 2000، إدارة المواريثات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. الكرخي، مجید عبد جعفر، 2001، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.
8. حناوي، محمد صالح واخرون، 2000، اساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
9. الفيومي، نضال، 2001، كيف يمكن للبنوك ان تعيid تصميم عملية تقييم أدانها نضرة معاصرة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 8، العدد 2، عمان، الأردن.
10. الحسني، فلاح حسين، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، 2000، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
11. حسن، راوية محمد، 2000، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
12. غزلان، محمد عزت، 2002، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت.
13. لطفي، د. أمين السيد أحمد، 2006، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة "، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
14. الحيالي ، د. وليد ناجي، 2004، " الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي – منهج علمي و عملي متكامل – " الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
15. كراجه، عبد الحليم، علي ريايحة، ياسر السكران، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، 2000، "الادارة والتحليل المالي " – أسس – مفاهيم – تطبيقات – " الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان.
16. الزبيدي، د. حمزة محمود، 2004، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
17. الكرخي مجید عبد جعفر، 2007، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج، الأردن.
18. محمد مطر، 2006، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني، دار وائل للنشر ، عمان، الطبعة.
19. خشارمة، حسين علي، 2002، تقييم أداء شركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظر الشركات نفسها والأجهزة المسئولة عنها دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية، مجلد 29.
20. مرعي ومحرم، عبد الحي، زينات، 1985، في محاسبة التكاليف، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، اسكندرية، مصر.
21. الدوري والجنابي، مؤيد عبد الرحمن، ظاهر موسى، 2000، إدارة المواريثات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

foreign sources:



1. Charan, P., et al, Analysis of interactions among the variables of supply chain performance measurement system implementation, *Business Process Management Journal*, Vol. 14, No. 4, 2008.
2. Games et al, A literature review of manufacturing performance measures and measurement in an organizational context: a framework and direction for future research. *Journal of Manufacturing Technology Management*, Vol 15, No 6, Vol 15, No 6, 2004.
3. Joel Anderson and Others, how to Measure Performance- AHand book of Techniques and Tools, www.orau.gov/pbm/handbook/preface.html, October ,1995.
4. Thakkar. J , et al, Development of a balanced scorecard: An integrated approach of Interpretive Structural Modeling and Analytic Network Process, *International Journal of Productivity and Performance Management*, Vol.56 No. 1,2007.
5. Hamzaoui, M. et Pigé, B. *Audit des risques d'entreprise et contrôle interne*. Paris: Ed. Village mondial, 2006, p. 83.
6. Pigé, B. *Audit et contrôle interne*. Paris: Ed. Ems management & société, 2001, p.12.
7. W. W. (1998). The partial least squares approach to structural equation modeling. *Modern methods for business research*, 295(2), 295-336. CIPD, Financial well-being needs to become part of well-being at work strategy, 2016.
8. S., & Yi, A. N. C. (2016). The impact of psychological factors on investors' decision making in malaysian stock market: a case of Klang Valley and Pahang. *Procedia Economics and Finance*, 35, 319-328.